

نعقيب على هامش الفساد د. محمد عبد الشفيق عيسى

ما الفساد..؟ هل هو - من الناحية اللغوية أو النحوية- مجرد "اسم" مفصول عن جذره في (الفعل): فسَدَ، ومفصول عن (الفاعل): فاسد؟ أم هو اسم لمعنى وفعل وفاعل في نفس الوقت؟ هذا ما تساءلنا بشأنه في مقال سابق.

إن كان مجرد اسم لمعنى فأمره سهل، ويمكن مقارنته علميا و معالجته عمليا من خلال اسم لمعنى آخر هو (الشفافية) - شائع وذائع هذه الأيام وعلم على منظمة كاملة يقولون لها (منظمة الشفافية العالمية) تصدر التقارير السنوية الضافية عن هذه الظاهرة وجودا وعدما، وعن نتائج انعدامها وهو (الفساد) عينه، وعن أهم آليات هذا الفساد وهي الرشوة. وللمنظمة أذرع وفروع، للبرلمانيين مثلا والبرلمانيين الشبان.. ولها موقعها المعروف على الشبكة العالمية للمعلومات (إنترنت).

وإن كان الفساد فعلا وفاعلا ومصدرا واسما لمعنى، فالأمر يختلف. حينذاك ينبغي مقارنة الفساد علميا ومعالجته عمليا، ليس باعتباره نتاج نقص في الشفافية، ولكن باعتباره عرضا لمرض عضال أصاب المجتمع، له مقدماته ونتائجه، في مسيرة التطور الاجتماعي المديد.. ذلكم المرض، إن صح التعبير، هو (النظام الفاسد) في مجموعه بالذات. وهنا يكون (الفاعل) هو (النظام). أما (الفعل) فهو عمل يتراكم كل لحظة في كل موقع، فهو ممتد على بعدي الزمان والمكان معا. وبهذا يكون (فعل الفساد) حدثا مجتمعيا "مزمنًا" ومتربعا على عرش (فساد الأمكنة).

من هذا المنظور المتكامل يصبح مدخل المقاربة والمعالجة الضروري هو (استئصال) الفساد من "جذره" كفعل مستمر، فعل ماضٍ ومضارع ومستقبل، ومن منبعه المشخص وهو (الفاعل) أي النظام الاقتصادي الاجتماعي السياسي الممثل لقوة الأمر الواقع Status-quo أو (الواقع العربي الفاسد) كما كانت تؤكد بعض الأدبيات القومية في سابق العصر والأوان.

بناء على ما سبق، تتجلى أمامنا عدة حقائق عن الفساد في الوطن العربي عموما وفي مصر العربية خصوصا:

أولاً إن الفساد والفاستين وفعل الفساد، يمتد جميعاً عبر الشبكة التفاعلية للنظام الفاسد الخاضع للخارج مع قوى النظام العالمي السائد. لذلك تصبح الشركات الدولية عابرة الجنسيات، من المنشأ الأمريكي والأوربي، فاعلاً رئيسياً، شريكاً أصيلاً، وعامل تحريض، ووسيط تفاعل Catalyst لعملية الفساد في المجتمع العربي بما فيه المجتمع العربي المصري بالذات. وتبدو (العمولات) و(عائد السمسة للبورجوازية السمسارة أو الكومبرادورية، كما كان يقال) والمبالغ المدفوعة (من تحت الطاولة) من الخارج للداخل ومن الداخل للخارج، آلية أساسية لفعل فساد الفاستين.

ثانياً إن اختراق الشركات الدولية الأمريكية والأوربية للاقتصاد المحلي وللمجتمع قد تجسد واضحاً عبر العملية الإجرامية المشتركة لنهب القطاع العام، مع من يسمون (رجال الأعمال) وجهاز الدولة (والبورجوازية البيروقراطية) إن صح التعبير، من قياديي شركات القطاع العام التي جرى ويجري نهبها ودفعها للخسارة المالية والاقتصادية دفعا. ومن بين الأمثلة الكثيرة يظهر أمامنا مثالان يعبر عنهما شخصان طبقت شهرتهما الآفاق على صفحات الجرائد وتحقيقات القضاء: عبد الوهاب الحباك، الرئيس السابق للشركة القابضة للإلكترونيات؛ وأسامة عبد الوهاب، الرئيس السابق لشركة المسبوكات، وكلاهما من صروح القطاع العام "السابق". إن مئات الملايين من الجنيهاً جرى نهبها من خلال المعاملات والصفقات المباشرة المشتركة مع الشركات العملاقة عابرة الجنسيات.

ثالثاً إن الفساد والفاستين وفعل الفساد، لم يكن لها جميعاً لتستقر موضعاً وتستتب زماناً، إلا إذا تم تعميمها على النطاق المجتمعي، ليصير الفساد شاملاً للفاعلين الاجتماعيين طراً، وليس مجرد الفاعل الأصلي فقط وهو (النظام). وحينما يصير فساد النظام فساد منظومة اجتماعية بأكملها، تكون تلك هي الطامة الكبرى، التي يصعب اقتلاعها من جذورها، فلن يفلت من تبعاتها إلا من رحم ربي.

وفيما يلي رصد لبعض (تجليات) الفساد وفق هذا المنظور التكاملي الجديد، تجسيدا لمنهجية "الجدلية الاجتماعية" في البحث:

١- العوائد المالية والاقتصادية والاجتماعية التي يحصل عليها (رجال الأعمال) الكبار خاصة، من جراء مواقعهم الاحتكارية في الأسواق، واستناداً إلى نفوذ سياسي طاغ محبوب من العلاقة الخاصة مع جهاز الدولة والكيان الحزبي الحاكم.

٢- الرشوة، كفعل مشترك بين الراشي والمرتشي، أي بين الشركة الموردة أو (رجل الأعمال) وبين الموظف العام، وذلك من خلال: المشتريات والتوريدات الحكومية عموماً - المناقصات والمزايدات العامة - صفقات "نقل التكنولوجيا" من الخارج وتوريد الآلات والمعدات والأجهزة الأجنبية - مبالغ مالية متنوعة تدفع من طالبي العمل لقاء تدبير فرصة عمل بغير الطريقة التي يرسمها القانون- تقديم ما يطلقون عليها "إكراميات" أو هدايا لتمير عمليات غير مشروعة.

٣- الاختلاس، أي الحصول بطريقة مباشرة -من المنبع- على جزء غير مستحق من مال عام أو خاص.

٤- التربح والكسب غير المشروع، اعتماداً على استغلال المركز الوظيفي للشخص، ابتداءً من (الرؤوس الكبرى) في الدولة، مما لم يكشف عنه ومما كشفت عنه مثلاً ممارسات بعض وزراء الإسكان والتعمير ورؤساء المؤسسات الصحفية الحكومية الكبرى مؤخراً (الأهرام والجمهورية وأخبار اليوم).

٥- حصول الموظف الحكومي خاصة على أي مقابل مالي لتسهيل أعمال يتوجب عليه القيام بها دون مقابل.

٦- يمتد الفساد ليشمل عدم إتقان العمل الموكول إلى العاملين في أي موقع عام أو خاص، إشرافياً كان أو تنفيذياً.

٧- استغلال الموقع الاحتكاري للشخص الطبيعي أو الاعتباري من أجل الحصول على عائد ذي طابع (ريعي) أو المغالاة فيه. وينطبق ذلك على الشرائح الفاسدة من المشتغلين في القطاع التجاري والخدمي بمستوياته المتعددة صعوداً وهبوطاً، وفي "الأنشطة الهامشية"، ومن الفئات المهنية المختلفة، من الأطباء والمدرسين والاستشاريين وغيرهم.

... وغير ذلك كثير، والبقية تأتي